

**أصل الحكم المحفوظ بكتابه الضبط
بالمحكمة الإدارية بوجدة**

**باسم جلالة الملك
و طبقا للقانون**

بتاريخ 06/02/2021 موافق 1442هـ أصدرت المحكمة الإدارية بوجدة و هي متكونة من السادة :

فتتحة السوسي رئيسة و مقررة
 عبد الجليل لعروسي عضوا
 محمد الأمين عضوا
 بحضور السيد عمر الصادق مفوضا ملكيا
 و بمساعدة السيد فؤاد بختاوي كاتب الضبط
 الحكم الآتي نصه

المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف الإدارية
بالرباط

المحكمة الإدارية بوجدة

قسم: الإلغاء
الموضوع: تجاوز السلطة
ملف رقم: 2020/7110/159
حكم عدد: 185
تاريخ: 06 رجب 1442هـ
موافق : 2021/02/18

- بين الطاعن:

- محمد بنسرية عنوانه 722 زنقة مستكمار حي 20 غشت تاوريرت.

- نائبه: الأستاذ، شهيد بن يوسف المحامي بهيئة وجدة.

من جهة من جهة

- بين المطلوبين في الطعن:

1) الدولة المغربية في شخص رئيس الحكومة بالرباط.

2) وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي
في شخص ممثلها القانوني بالرباط.

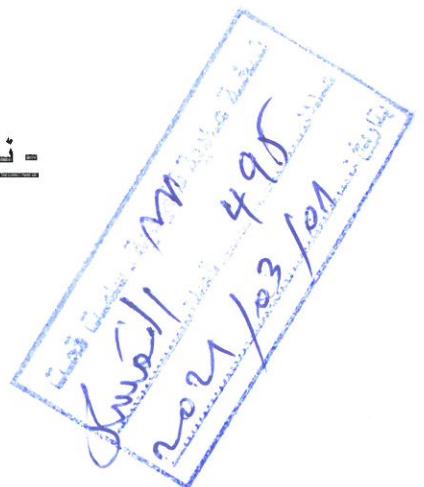
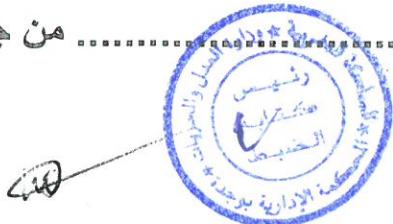
3) جامعة محمد الأول بوجدة في شخص ممثلها القانوني.

- نائبه: الأستاذ، عبد الإله الأطراسي المحامي بهيئة وجدة.

4) كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بوجدة في شخص
ممثلها القانوني.

5) الوكيل القضائي للمملكة بالرباط.

من جهة أخرى من جهة أخرى



الوقائع

بناء على المقال المرفوع إلى كتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ 2020/10/23 يعرض فيه الطاعن بواسطة نائبه أنه بتاريخ 2020/05/28 أصدرت وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني والبحث العلمي بلاغا بخصوص وضع خدمات رقمية للإطلاع على وضعية منح التعليم العالي ، وأنه فوجئ برفض طلبه المتعلق بهذه المنحة الخاصة بالسلم الثالث للتحضير لرسالة الدكتوراه . وقد تقدم بتظلم في الموضوع بقي بدون جواب . و اعتبارا إلى أن القرار السلبي الصادر عن رئيس الجامعة قد جاء مشوبا بالتجاوز في استعمال السلطة للمعيب التالي :

1- مخالفة القانون.

2- خرق مبدأ المساواة.

3- الإنحراف في استعمال السلطة.

ذلك أن الجهة المطلوبة في الطعن قد بادرت إلى تمكين مجموعة من الطلبة من هذه المنحة رغم أنهم لا يتوفرون على الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم رقم 2.18.512 و تاريخ 2019/05/15 و المتعلق بتحديد شروط و كيفية صرف المنح الدراسية للطلبة و التي تنص على أنه : ... تخول المنح الدراسية حسب معايير الإستحقاق الاجتماعي أو الإستحقاق العلمي أو بما معناه . هذا إضافة إلى أن المادة 10 من المرسوم المذكور تجعل من شرط الإستحقاق العلمي هو المعيار الأساسي لتخويل المنح الدراسية المخصصة للسلم الثالث . لذلك فإنه (أي الطاعن) توفر فيه شروط الإستحقاق الاجتماعي كما توفر فيه شروط الإستحقاق العلمي باعتبار أنه حاصل على الرتبة الثانية بسلك الماستر بمعدل 14,70 . و أضاف (أي الطاعن) أن الإدارة المعنية قد خولت المنحة موضوع النزاع لأحد الطلبة الذي لا توفر فيه كافة هذه الشروط وهو الطالب ذو الرقم الوطني 1128857891 . و الذي حصل على معدل 11,77 بالنسبة للسنة الأولى من الماستر

و 14,92 بالنسبة للسنة الثانية و بميزة مستحسن في حين حصل هو على معدل 13,54 و 15,75 خلال سنتي الماستر و بميزة حسن . الشيء الذي يعتبر خرقا صارخا لمبدأ المساواة المنصوص عليه دستوريا . و التمس لكل هذه المعطيات الحكم بإلغاء القرار الإداري السلبي الضمني الصادر عن رئيس جامعة محمد الأول و القاضي برفض تخويله المنحة الدراسية المخصصة للسلم الثالث المتعلقة بشهادة الدكتوراه مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية . و أدلى بالوثائق التالية : التظلم - بطاقة التعريف الوطنية - دبلوم الماستر و الإجازة - شهادة عدم العمل - شهادة التسجيل بـ

**الثالث - محاضر النقط الخاصة بالطاعن- محاضر النقط الخاصة بعنصر المقارنة - وثيقة تفيد
الحصول على منحة.**

و بناء على المذكرة الجوابية المدلل بها من طرف الجامعة المطلوبة في الطعن بواسطة نائبه التمتس من خلالها الحكم بعدم قبول الطعن . و احتياطيا في الموضوع أكدت أن الطاعن تقدم بطلب التسجيل في سلك الدكتوراه برسم الموسم الجامعي 2019-2020 ، و بطلب الإستفادة من منحة التعليم العالي . إلا أن الأمر رهين بتوافر مجموعة من الشروط منها ما هو شكلي مثل عدم العمل في القطاع العام أو الخاص. و أن لا يتجاوز سن الباحث 35 سنة . أما الشروط الموضوعية فتتمثل في الإلتحاق . إذ يعمد كل مختبر على احتساب المعدل العام لسنوات الإجازة . إضافة إلى المعدل العام لسلك الماستر، ثم يتم ترتيب الطلبة المستوفون لهاته الشروط حسب الإستحقاق، على أن يتم منح الإستفادة لفئة 70 % الأولى تماشيا مع المقتضيات التنظيمية في هذا الإطار . أما 30 % الباقي حسب الترتيب فلا تستفيد . و بالنسبة لحالة الطاعن فإن المختبر المسجل به لم يقم بهذه العملية . وأن إدارة الكلية هي من قامت بتطبيق هذه المعايير انطلاقا من النقط المصرح بها من طرف الطلبة أنفسهم . ثم يتم اقتراح لائحة بالترتيب بين من يستفيد و من لا يستفيد . و أنه بعد التظلم الذي تقدم به بعض الطلبة بشأن هذه اللائحة تبين أن قاعدة المعلومات التي استندت عليها عملية الترتيب والإستحقاق كانت مغلوطة . فتم تدارك الأمر ، و عملت الإدارة على إعادة تصنيفهم . و بخصوص نازلة الحال فقد قامت إدارة الكلية و رئاسة الجامعة بإخبار الوزارة الوصية باعتماد التصنيف الجديد . وبالتالي العمل على إمكانية منح الطاعن الإستفادة من منحة التعليم العالي . إلا أنه و لإعتبارات إدارية و مالية مرتبطة بالظروف الوبائية التي تعرفها البلاد قد حالت دون ذلك .

و بناء على المذكرة التعقيبية التي تقدم بها الطاعن بواسطة نائبه التمتس من خلالها استبعاد الدفع المثار بالجواب أعلاه.

و بناء على الإعلام بإدراج القضية بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2021/02/04 حضر خلالها ذ/ اعوينتي عن ذ/الأطراسي ، كما حضر ذ/ حسوني عن ذ/شهيد ، ثم قررت المحكمة اعتبار القضية جاهزة، و أعطيت الكلمة للسيد المفوض الملكي الذي التمتس إجراء بحث في النازلة ، فتم حجز القضية للمداوله لجلسة 2021/02/11 .



و بعد المداوله طبقاً للقانون

في الشكل:

حيث دفعت الجامعة المطلوبة في الطعن بواسطة نائبها بكون الطاعن كان على علم بمضمون القرار الطعين منذ تاريخ 2020/05/28 ، وأنه تقدم بتظلم بشأنه بتاريخ 2020/06/08، ولم يتقدم بطعنه الحالي إلا بتاريخ 2020/10/23 -أي خارج الأجل القانوني - هذا فضلاً على أن الطاعن لم يحدد القرار المطعون فيه ، وأن الدعوى قد وجهت ضد غير ذي صفة . و التماس لمختلف هاته العلل الحكم بعدم قبول الطعن .

و حيث عقب الطاعن على الدفع المثار موضحاً أن الآجال المتمسك بها كان سريانها متوقفاً إلى غاية نسخ أحكام المادة 6 من القانون رقم 42.20 . وأن هاته الآجال ابتدأ احتسابها ابتداء من تاريخ 2020/07/27 . و بالتالي فإن الطعن يكون واقعاً داخل الأجل القانوني . وبخصوص باقي الدفوع المثارة . فإنها تبقى مردودة استناداً إلى المرسوم رقم 2.18.512 المتعلقة بتحديد شروط وكيفية صرف المنح الدراسية ملتمساً الحكم وفق المقال الإفتتاحي .

و حيث إن المحكمة وبعد إطلاعها على وثائق الملف اتضح لها أن الطعن منصب على القرار الضمني الصادر عن رئيس الجامعة، و القاضي برفض تمكين الطاعن من المنحة الدراسية وبالتالي فإن أركان القرار الإداري تكون متوافرة في القرار المذكور. ومن جهة ثانية فإن الطاعن قد احترم الأجل القانوني لرفع دعواه الحالية بالنظر إلى أنه علم بـلائحة الطلبة المتوفرين على المنحة بتاريخ 2020/05/28 و أنه تقدم بتظلمه بتاريخ 2020/06/08.

و حيث إنه و اعتباراً إلى أن سريان جميع الآجال كان متوقفاً استناداً إلى المرسوم المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية من تاريخ 2020/03/24 إلى غاية 2020/07/27، فإن تقديم الطعن الحالي بتاريخ 2020/10/23 يكون واقعاً داخل الأجل القانوني المنصوص عليه بمقتضى المادة 23 من القانون رقم 41.90 المتعلقة بإحداث المحاكم الإدارية.

و من جهة ثالثة فإن بخصوص توجيه الدعوى ضد غير ذي صفة ، فإن المحكمة قد تبين لها أنه ما دام أن المرسوم رقم 2.18.512 المتعلقة بتحديد شروط وكيفية صرف المنح الدراسية ينص على أن رئيس الجامعة هو الذي يترأس اللجنة لدراسة ملفات طلبات المنح الدراسية . فإن الدعوى تكون بذلك قد وجهت ضد الجهة المختصة. و يكون الدفع المثار بهذا الصدد غير ذي اعتبار.

و حيث إنه باستبعاد كافة الدفوع المثارة، فإن الطعن يكون مستوفياً لكافة شروطه الشكلية ويتبع ذلك الحكم بقبوله من هذه الناحية .



في الموضوع:

حيث يهدف الطعن إلى الحكم بإلغاء القرار الصادر عن رئيس الجامعة القاضي برفض تحويل الطاعن المنحة الدراسية المخصصة للسلم الثالث المتعلقة بشهادة الدكتوراه مع ما يتربّع عن ذلك من آثار قانونية.

و حيث أجابت الجهة المطلوبة في الطعن بواسطة نائبها متمسسة الحكم برفض الطلب للعلل المبسوطة أعلاه.

و حيث إن المحكمة وبعد دراستها لكافة معطيات القضية تبين لها أن الطعن قد أسس على الوسائل التالية:

- 1- مخالفة القانون.
- 2- خرق مبدأ المساواة.
- 3- عيب الإنحراف في استعمال السلطة.

و حيث إنه بخصوص الوسيلة الأولى فإن الطاعن يتمسّك بأنه يتوفّر على جميع الشروط المنصوص عليها بمقتضى المرسوم 2.18.512 وتاريخ 15/05/2019 المتعلّق بتحديد شروط وكيفية صرف المنح للطلبة.

و حيث إن المحكمة وبعد إطلاعها على وثائق الملف اتضح لها أن الطاعن لا يتجاوز سنّه 35 سنة وأنه تتوفّر فيه معايير الإستحقاق الاجتماعي - لإدائه بشهادة عدم العمل - هذا فضلاً، على توفره على شرط الإستحقاق العلمي بالنظر إلى حصوله على معدل عام 14,70 بميزة حسن.

و حيث إنه تبعاً لذلك فإن الشروط المنصوص عليها بمقتضى المرسوم أعلاه متوفّرة في النازلة. وأن قرار الإدارة المطلوبة في الطعن القاضي بعدم تمكين الطاعن من المنحة الجامعية فيه خرق سافر للقانون المذكور و تكون الوسيلة المثارّة بهذا الصدد جديرة بالإعتماد.

و حيث إنه بخصوص الوسيلة المستمدّة من خرق مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص . فإن الطاعن يتمسّك بهذا الخصوص أنه حصل على دبلوم الماستر بميزة حسن وبمعدل 13,54 و 15,75 خلال سنتي سلك الماستر، في حين أن الطالب موضوع المقارنة قد حصل على معدل 11,75 و 14,92 على التوالي و بميزة مستحسن حسب ما هو ثابت من الوثائق المدلّى بها.

و حيث إن الجامعة المطلوبة في الطعن لم تدل بأي مقبول يخالف ما تمسّك به الطاعن بل إنه على عكس ذلك فقد أكدت على أن قاعدة المعلومات التي استندت إليها عملية الترتيب والإستحقاق كانت مغلوطة. وأنها قامت بإعادة ترتيب الطلبة بناء على المعطيات الجديدة، وأنها قامت بإخبار الوزارة المعنية بحقيقة الطاعن للإستفادة من منحة التعليم العالي.

2020.7110.159



و حيث إنه أمام هذه المعطيات ، فإن عدم استفادة الطاعن من المنحة المذكورة، رغم توفره على جميع الشروط المطلوبة، فيه خرق لمبدأ المساواة و تكافؤ الفرص . خاصة في ظل إقرار الإدارة نفسها بذلك و مبادرتها لتصحيح الوضع و تمكينه من المنحة الجامعية.

و حيث إنه بخصوص الوسيلة الثالثة و المستمدة من عيب الإنحراف في استعمال السلطة، فإن الطاعن لم يثبت تجليات هذا الإنحراف مما يتquin استبعاد الوسيلة المثارة بهذا الصدد.

و حيث إنه تبعاً لما ذكر فإن القرار المطعون فيه يكون مشوباً بالتجاوز في استعمال السلطة لعيوب مخالفة القانون، و خرق مبدأ المساواة، و يتquin بذلك الحكم بإلغائه مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية.

المخطوطة

وتطبّقاً لمقتضيات المواد 3-4-5-7 و23 من القانون رقم 41/90 المحدث للمحاكم الإدارية.
لهذه الأسباب

حكمت المحكمة الإدارية علنيا حضوريا ابتدائيا

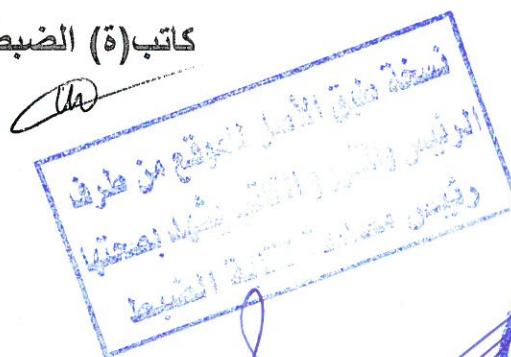
- في الشكل: بقبول الطعن.

- في الموضوع: بإلغاء القرار الضمني الصادر عن رئيس جامعة محمد الأول بوجدة، و القاضي برفض تمكين الطاعن من المنحة الدراسية المخصصة لسلوك الدكتوراه. مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية.

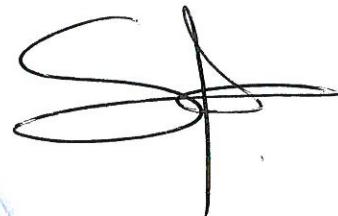
و به صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه.

الامضاء

كاتب(ة) الضبط



الرئيسة و المقررة



عن دليلي على حكم الحنفية

2020.7110.159